الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٢٧**

الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوريما (النيجر).

افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٦٢ و ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقريرا الأمين العام (A/69/161 و A/69/163)

(ب) **أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/69/162) **٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا**

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تسير أفريقيا اليوم على درب التحديث الشامل والنمو الاقتصادي. ويسرنا أن نلاحظ أن كثيرا من بلدان المنطقة قد شهدت تغييرات إيجابية كبيرة في السنوات الأخيرة. ويعود الفضل الرئيسي في ذلك إلى الأفارقة أنفسهم، وترحب روسيا بجهود المجتمع الأفريقي في هذا الصدد.

ونحن نؤيد التدابير المنسقة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. ونحن نرى أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد، ونشارك مشاركة نشطة في الجهود المتضافرة الرامية إلى توفير المساعدة الشاملة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وما برحنا نرسل المعونة المباشرة إلى أفريقيا منذ عقود من الزمن. وكما هو معروف جيدا، فقد شطبت روسيا بالفعل أكثر من ٢٠ بليون دولار من ديون الدول الأفريقية، ولكي نوفر للأفارقة مزيدا من تخفيف عبء الديون في الأجل الطويل، فإننا نتخذ خطوات تشمل الاتفاقات القائمة على نظام مبادلة الديون بالتنمية. في نيسان/أبريل، وافق الرئيس بوتين على مفهوم جديد لسياسات الدولة للاتحاد الروسي فيما يتعلق بتعزيز التنمية الدولية، الأمر الذي، عند وضعه موضع التطبيق،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

سيساعد على زيادة مشاركتنا في المعونة من أجل التنمية في أفريقيا. ونحن نوسّع التعاون التجاري والاقتصادي باطراد، بما في ذلك مشاريع الاستثمار ذات المنفعة المتبادلة. والتدريب من المجالات الهامة لتعاوننا، وهناك أكثر من ٠٠٠ ٦ طالب أفريقي مسجل في مؤسسات التعليم العالي الروسية اليوم. كما أننا نعتبر أن الأمن الغذائي وتقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان الأفريقية أمر عظيم الأهمية، ونحن نقدم المعونات الكبيرة في مجال الرعاية الصحية.

إن سرعة انتشار فيروس الإيبولا في أفريقيا وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، تبعث على القلق المتزايد. ويشارك الاتحاد الروسي بهمة، مسترشدا بمبادئ التضامن والإنسانية وصداقتنا مع الدول الأفريقية، في تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان المتضررة منذ ظهور الدلالات الأولى للوباء. ولدينا بالفعل أطباء يعملون في أفريقيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، نعتزم إرسال معونة إنسانية ومعدات ولوازم طبية وأدوية وأفرقة خبراء لمساعدة برامج الأمم المتحدة في سيراليون وغينيا وليبريا. ونحن نؤيد الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة المرض، ونحن على استعداد لزيادة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجيات الدولية لمكافحة فيروس الإيبولا بالتعاون مع حكومات البلدان المتأثرة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

إن القدرة على منع نشوب الصراعات وحلها هو أحد أهم الشروط لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونشيد الاستجابة الفعّالة على نحو متزايد للأزمات من جانب الأفارقة أنفسهم، الذين لديهم فكرة أفضل عن الظروف ويمكنهم اقتراح طرائق رد الفعل إزاء الأزمات التي تستجيب لخصائص محلية. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في إنشاء هيكل السلام والأمن في أفريقيا، الذي تتكون عناصره الرئيسية من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والنظام القاري للإنذار المبكر، وإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية.

وفي حين أننا نؤيد اضطلاع المجتمع الدولي باستجابة فعالة حسنة التوقيت للتهديدات والتحديات الناشئة للأمن في أفريقيا، ونعتبر أي محاولة لفرض صيغ على الأفارقة من أجل التوصل إلى تسوية أمراً غير مقبول، ولا ينبغي أن تُقدم أي مساعدة خارجية إلا بناءً على طلبهم وبموافقتهم. ونحن نؤيد تأييدا تاما توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والكيانات دون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي هذا الصدد، نلاحظ جهودهم المشتركة في دارفور والصومال وبشأن العلاقات الثنائية بين السودانَيْن. ولن يكون الأمرُ أقلَ أهميةٍ بالنسبة لهم ليضعوا إجراءاتٍ منسقةً تتعلق بحالات الصراع في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأسهمت روسيا، بوصفها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إسهاما كبيرا في وضع نهج استراتيجي للمجتمع الدولي وتدابير عملية للتعامل مع مسائل السلام والأمن في أفريقيا. ونحن على استعداد لتوسيع نطاق التعاون العملي مع الأفارقة بهدف تعزيز قدراتهم على التعامل مع الأزمات، بما في ذلك مواصلة تدريب قوات حفظ السلام الأفريقية والقائمين على إنفاذ القانون. ويشارك بلدنا في كثير من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وهو أحد أكبر موردي السلع والخدمات لهذه العمليات، ولا سيما في مجال الطيران المدني.

وترحب روسيا بتقرير لأمين العام عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات جميع الأطراف فيما يتعلق بتعزيز التنمية في أفريقيا وتقييمه (A/69/163)، وذلك استنادا إلى افتراضنا بأن من شأن إجراء حوارٍ موضوعي وغير مسيسٍ قدر الإمكان وفي الإطار الذي حددته آلية الرصد التابعة للجمعية العامة، أن يساعد على تحسين الاستقرار الإقليمي وتهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في أفريقيا.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إن لدى وفد بلدي مصلحة حقيقية في المشاركة في هذه المناقشة المشتركة بشأن البند ٦٢ من جدول الأعمال، والمكرس للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتقدم الذي أحرزته في مجالي التنفيذ والدعم الدولي، وأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وأود أولاً أن أشكر الأمين العام على المعلومات الكثيرة والوفيرة في التقارير الواردة في الوثائق A/69/161 و A/69/162 و A/69/163، المقدمة إلينا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

يتيح لنا استعراض الأنشطة المتعلقة بتنفيذ عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الفرصة لنثني على الجهود التي يبذلها مديرها التنفيذي السيد إبراهيم مایاكي، الذي تناول، إلى جانب فريقه مهمة تسليط ضوء حقيقي على الجهود التي تبذلها الشراكة الجديدة من أجل تحويل أفريقيا إلى مركز للنمو في المستقبل. وفي الوقت الذي تتزامن فيه مناقشة اليوم مع اختتام أسبوع أفريقيا، لا ينبغي أن يفوتني تكرار توجيه التهنئة إلى وكيل الأمين العام السيد ماجد عبد العزيز، رئيس مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وأن أشيد بكفاءته وحيويته. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يدعو إلى تعزيز آلية رصد التنسيق الإقليمي التابعة للأمم المتحدة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٦، لضمان قدرته على أداء مهامه في ظل أفضل الظروف الممكنة.

ومن الجدير بالذكر أن أفريقيا قد شهدت العديد من المبادرات والبرامج الإنمائية التي لم تفض إلى شئ. وفي أعقاب هذه الانتكاسات، قرر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية تبني رؤية مشتركة من أجل تنمية قارتهم والتصدي للتحديات التي تواجه تحقيق التكامل الإقليمي والنمو السريع والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإدماج القارة في عملية العولمة. ومن تلك الرؤية ولدت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠١. وفي الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي لاعتماد خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يبدو من المناسب محاولة إجراء تقييم عادل لعمل الشراكة الجديدة، الهيئة المسؤولة في الاتحاد الأفريقي، عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية للقارة.

وبين لنا أسبوع أفريقيا الذي تم تنظيمه برعاية مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا فعلا وبما فيه الكفاية الأمور المتعلقة بتوقعات التنمية الطويلة الأجل في أفريقيا حتى عام ٢٠٦٣. ويوفر جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ طريقاً جديداً نحو تحقيق التكامل الإقليمي والنهضة الأفريقية – أفريقيا التي نصبو إليها. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفد بلدي باهتمام الالتزام الدولي الجديد بدعم التنفيذ الفعال لرؤية قادتنا التي ستعمل وكالةُ التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على تفعيلها.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لملاوي في هذا الصباح بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/69/PV.26). ولذلك، سأقتصر في ملاحظاتي على الأنشطة التي جرت خلال أسبوع أفريقيا المهم هذا، وعلى موضوع اليوم، الشراكة الجديدة وأسباب الصراع في أفريقيا.

فيما يتعلق بالشراكة الجديدة، سأقتصر في ملاحظاتي على ملكية الكونغو لمشاريع وبرامج الشراكة الجديدة، حيث أنها تولي اهتماما خاصا لتنفيذ برامج الاستثمار التي اعتمدت في إطار الشراكة الجديدة وخطة النقل الرئيسية التوافقية لوسط أفريقيا، بما في ذلك الشبكة المتكاملة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. ومن المؤكد أن الصعوبات في تعبئة الموارد تشكل أحد جوانب الضعف والتحديات التي تواجه التنفيذ، ولكننا بحاجة أيضا إلى عزم سياسي لضمان تنفيذها تدريجيا. ومع ذلك، فإن حكومة بلدي تؤكد التزامها المستمر بالعمل على التعجيل بتنفيذ الشراكة الجديدة، ولا سيما في

المجالات ذات الأولوية المتمثلة في البنية التحتية والزراعة والأمن الغذائي، في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والموارد البشرية. ويجسد تنفيذ مشاريع لهيكلية في وسط أفريقيا التصميم المشترك من جانب حكومات البلدان في المنطقة دون الإقليمية على جعل الشراكة الجديدة آليةً نشطةً للتكامل والتنمية.

كما يود وفد بلدي أن ينوه بالتقدم المحرز في مجال الحوكمة في أفريقيا والذي يكتسي القدر نفسه من الأهمية. ونود أن نعرب عن فخرنا المشروع بأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي ساعدت الدول على أن تتولى ملكية القواعد الجديدة للتقييم الذاتي لأفريقيا في ما يتعلق بالحكم الرشيد. ولا يسع بلدي إلا أن يبتهج بكونه من أوائل الدول التي أجرت عملية التقييم الذاتي وكذلك عمليات التقييم التي أطلقت في عام ٢٠٠٣. ومنذ ذلك الحين، أحرزت الكونغو تقدما في مجال الحوكمة، كما أظهر دليل ابراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا مؤخرا. والكونغو اليوم هي أحد البلدان الأفريقية الـ ١٣ التي أحرزت تقدما في جميع المجالات التي تشملها الدراسية السنوية للحوكمة في القارة، مما يضع الكونغو في مصاف أفضل البلدان في هذه الفئة من حيث درجات تقييمها المتعلقة بالأمن وسيادة القانون، والمشاركة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية المستدامة. وكما تعلم الجمعية، فإن دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا تنشره سنويا مؤسسة مو إبراهيم، حيث تعطي لكل بلد درجة بدراسة ٩٥ مؤشراً، مقسمة إلى ١٤ فئة فرعية ١٤، تقوم بجمعها ٣٠ مؤسسة مستقلة.

والقادة الأفارقة يؤيدون عن حق، في رؤيتهم للتنمية، الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ والسلام والأمن كركائز للتنمية المستدامة ويؤكدون على الطبيعة التي لا تنفصم للسلام والأمن والتنمية. ويدعو الموقف الأفريقي الموحد إلى مكافحة الأسباب الجذرية للصراعات عن طريق القضاء على أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والاستبعاد. ويشمل هذا الكفاح أيضا تعزيز الحكم الرشيد الشامل للجميع ومكافحة جميع أشكال التمييز وتحقيق الوحدة في إطار التنوع عن طريق الممارسات والآليات الديمقراطية على الصعد المحلية والوطنية والقارية. وفي الواقع، فإن أسباب الصراعات وحالات العنف وانعدام الأمن التي نراها في أنحاء مختلفة من أفريقيا يمكن أيضا إرجاعها إلى الفقر والبطالة والأمراض المتوطنة، التي ينبغي أن يُحسب حسابها في حالة وباء فيروس الإيبولا.

والسلام والأمن ما زالا يشكلان شاغلا لبعض البلدان الأفريقية التي تواجه حركات تمردٍ. وتواجه القارة على نحو متزايد أشكالاً جديدةً من التهديدات الأمنية، مثل الإرهاب المتصل بالمخدرات، وأنشطة الجماعات المتطرفة مثل تنظيم بوكو حرام في نيجيريا وشمال الكاميرون، والقرصنة البحرية، لا سيما في خليج غينيا. وندعو المجتمع الدولي والبلدان المعنية إلى تعزيز التزامهما بمكافحة هذه التهديدات. ونحن نتفق جميعا على أن هذه الآفات تقوض التنمية الاقتصادية على نحو خطير ليس في بلدان القارة فحسب ولكن أيضا الاقتصاد الدولي ككل، ولا يمكن تحييدها إلا باستجابة مشتركة حازمة من جانب المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالأزمات التي تؤثر على بعض أجزاء من أفريقيا، نرحب بمشاركة المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة إلى جانب الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأفريقية، في البحث عن حلول تفاوضية للتراعات وتنفيذ عمليات لحفظ السلام. والمناورات العسكرية المتعددة الجنسيات المعروفة باسم ”لوانغو ٢٠١٤“ الجارية حاليا في ميناء مدينة بوانت نوار في الكونغو، تنفذها القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا في سياق هيكل الاتحاد

الأفريقي من أجل السلام. وتهدف العملية، التي ينظمها مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات أحد البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى تعزيز قدرة القوة المتعددة الجنسيات على نشر عمليات لحفظ السلام والأمن. أشكر جميع الشركاء للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي تساند بلداننا في هذا المسعى.

من المستحيل مناقشة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى دون الشعور بالقلق إزاء التطورات المأساوية التي جرت في الأيام الأخيرة. وأدعو أشقاءنا في أفريقيا الوسطى وجميع أطراف الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى استعادة الزخم الذي ولّده منتدى الحوار السياسي والمصالحة الوطنية الذي عقد في برازافيل في تموز/يوليه، والذي أدى إلى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار. وإنني أذكر بالتزام الوساطة الدولية بقيادة فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأؤكد مجددا تأييد بلدي للسلطات الانتقالية ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدين حكومة بلدي بشدة أي هجوم على قوات حفظ السلام.

وأغتنم هذه الفرصة المتاحة لتكرار النداء الذي وجهه الوسيط الدولي، خلال اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٦ أيلول/سبتمبر، إذ طلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل التعبئة من أجل أفريقيا الوسطى بنفس الالتزام لأن جمهورية أفريقيا الوسطى قد دُمرت تماما ولا تزال بحاجة ماسة إلى المساعدة الدولية إذا أريد لها أن تسترد عافيتها.

وكما يقول القادة الأفارقة، ينبغي ألا تكون أفريقيا رمزا للفقر والاضطراب بعد الآن، ولكن ينبغي أن تصبح قارة متكاملة ومزدهرة ومستقرة، تشارك حقا في الساحة الدولية وتعيش شعوبها في سلام وأمن. وهذه هي أفريقيا التي نصبو إليها.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وترحب بتقارير الأمين العام الثلاثة عن قضايا أفريقيا في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“. وأود أن أشكر الأمين العام ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على إعداد التقارير الثلاثة والاستنتاجات النيرة التي تتضمنها.

تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مصدر إلهام لأفريقيا كي تتولى زمام الأمور. وبوصف الشراكة الجديدة أداة أفريقيا الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة فإنها تترجم الأولويات الأفريقية إلى برامج ومشاريع محددة. وبالتالي، فهي تبلور رؤية أفريقيا بشأن مسائل مواضيعية محددة: الزراعة والأمن الغذائي، وتحقيق التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية، والتنمية البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتلقت الشراكة الجديدة زخما إضافيا إذ أصبحت أداة لتفسير جدول أعمال أفريقيا ٢٠٦٣ الذي يمثل الرؤية الأفريقية للتكامل الإقليمي والنهضة الأفريقية.

ومصر التي تفتخر بأنها عضو مؤسس للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) تدعم عملها في مختلف البرامج والأنشطة المواضيعية، وتدعو إلى زيادة الدعم الدولي لتنفيذ برنامج نيباد.

إن المداولات التي تجري في العام الجاري بشأن هذا البند تتزامن مع المفاوضات المعنية بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والأهداف الإنمائية المستدامة. ومع اقتراب الموعد النهائي للمفاوضات، من المهم التأكيد على الحاجة إلى إدماج الأولويات الأفريقية في البرنامج الجديد. وأي خطة عالمية للتنمية لن تنجح على الاطلاق إن لم تعالج الأولويات الأفريقية المتمثلة في زيادة الإنتاج الاقتصادي، وإيجاد فرص

العمل، والقضاء على الفقر من خلال زيادة التصنيع، والبنى التحتية، والتنمية الزراعية. ويحتاج تحقيق التنمية في أفريقيا إلى الموارد المالية الكبيرة والمتنوعة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. وجدير بالذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تظل تشكل العمود الفقري للتمويل من أجل التنمية. علاوة على ذلك، تحتاج أفريقيا إلى دعم المجتمع الدولي في استرداد الأصول المنقولة بصورة غير مشروعة. ونحن نتطلع إلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سينعقد في تموز/يوليه ٢٠١٥ من أجل مساعدة القارة في هذا الصدد.

ولقد ذكّرنا تفشّي فيروس إيبولا في الأشهر القليلة الماضية بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام، والجمعية العامة، ومجلس الأمن في سبيل إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، بغية الحد من تفشّي هذا الفيروس، وتوفير العلاج للمصابين به، والحيلولة دون أن يصبح فيروس إيبولا وباء على الصعيد العالمي. ولكي تتكلل مكافحة فيروس إيبولا بالنجاح، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعبئ الموارد بحيث يبلغ مجموعها بلايون دولار في غضون الأشهر الستة المقبلة. والمؤسف أن معظم التعهدات التي قُطعت لا يزال يتعين تنفيذها.

كما يبرز تفشي فيروس إيبولا الحاجة إلى تحسين النظم الصحية في أفريقيا، وبناء القدرة على الصمود في مكافحة حالات الطوارئ الصحية. علاوة على ذلك، ينبغي ألاّ ترقى الجهود العالمية لمكافحة فيروس إيبولا إلى وضع البلدان المتضررة تحت الحصار. ونكرر شعورنا بالقلق إزاء التأثير الضار الذي يسببه عزل البلدان المعنية، نتيجة القيود التي تُفرض عليها في مجال التجارة والسفر. فهذه التدابير ليست فعالة في احتواء الوباء. إنها تقيم العوائق أمام تقديم المساعدات اللازمة إلى البلدان المتضررة، وهي بالتالي تطيل محنتها، وتجعل انتعاشها أكثر صعوبة.

إن الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والنمو المستدامين محكوم عليها بالفشل ما لم تقترن ببذل جهود جادة لتحقيق السلام، والحفاظ عليه، وبنائه. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/69/162). ونحن نسلّط الضوء أيضا على مبادرة أفريقيا التي ترمي إلى جعل أفريقيا خالية من الصراعات، كما ينص عليه الإعلان الرسمي الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الافريقي لعام ٢٠١٣. ويستكمل تلك المبادرة عملُ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، مما يدل على التزام أفريقيا بتعزيز الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

وفي الختام، من المهم التأكيد على ضرورة أن يواصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تقديم الدعم إلى أفريقيا وتعزيزه، بوصفه الكيان الرائد للنهوض بمسائل أفريقيا في منظومة الأمم المتحدة.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، تود نيجيريا أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/69/PV.26).

إننا نرحب بهذه المناقشة الهامة جدا حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). ونحيّي أيضا رؤية الزعماء الأفارقة وحكمتهم اللتين أسفرتا عن إنشاء الشراكة الجديدة، وهي تشكل اليوم الوكالة الأصيلة لنهضة أفريقيا. ونشيد بالأمين العام على تقاريره الثلاثة الهامة عن التحديات الراهنة وآفاق المستقبل لأفريقيا. إنها بمثابة الأساس لمناقشة صادقة وبناءة وحاسمة، ولبناء السيناريوهات والهياكل الآيلة إلى اعتماد تدابير موثوق بها لتنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة التي تدعم رؤية أفريقيا تجاه تحقيق التنمية المستدامة، والسلام، والأمن، والاستقرار، والتقدم. لذلك، من المهم أن المناقشة تجري اليوم بينما نناقش الخطوط العريضة لخطة التنمية

لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي، ونستعد لتقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي تقترب من موعدها النهائي.

ونشكر السيد إبراهيم أساني مایاكي، المسؤول التنفيذي الأول في وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لشراكة نيباد، على جهوده وقيادته للوكالة، وعلى المدخلات التي وفّرها حتى الآن في سبيل تجدّدها. ونشيد أيضا بالسيد ماجد عبد العزيز، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، على خدماته القيّمة التي يواصل تقديمها لأفريقيا والأمم المتحدة بوجه عام. ونشكر جميع الوفود التي تكلمت اليوم وأعربت عن تضامنها مع أفريقيا، وأظهرت قلقها إزاء التحديات التي نواجهها، وتشاطرت الوعود والفرص التي توفّرها قارتنا.

نحن كالمعتاد مستعدون للعمل مع الدول الأعضاء في سبيل النهوض بمنطقتنا والعالم بأسره. وفي هذا الصدد، نرحب بمختلف المبادرات التي تم إنشاؤها ضمن أطر التعاون الإقليمي مع أفريقيا. فهي تشمل مؤتمرات القمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وما تحققه من نتائج؛ ومؤتمرات القمة بين اليابان وأفريقيا واجتماعاتها التقنية؛ والاجتماعات بين الصين وأفريقيا وما ينبثق عنها من مبادرات؛ ومؤتمرات القمة العربية الأفريقية، التي انعقد آخرها في مدينة الكويت؛ والعديد من المبادرات المفيدة الأخرى التي تعبّر تعبيرا ملموسا عن الجوانب المختلفة لعمل الشراكة الجديدة، وطموحات الاتحاد الأفريقي.

إن الصراعات هي أهم التحديات التي تواجهها قارتنا اليوم. وتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/69/162) هو بالتالي وثيقة أساسية ينبغي النظر بعناية في ما تتضمنه من تشخيص ووسائل علاجية. وفي هذا الصدد، تلاحظ نيجيريا بشكل خاص العلاقة الوثيقة التي يتكلم عنها التقرير بين السلام والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، ترى نيجيريا أن الجهود المبذولة على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية ينبغي تكثيفها، بغية دعم الجهود الوطنية وتعزيزها في سبيل منع نشوب الصراعات وإدارتها، كشرط أساسي لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وإن تعزيز أفضل الممارسات ودعم البرامج الوطنية التي تهدف إلى تحقيق المصالحة، والتنمية، وبناء العلاقات ضمن المجتمعات المحلية وفي ما بينها أمران يتصفان بالأهمية القصوى.

ويجب أن تكون هياكل السلام والأمن الإقليمية قادرة على التصدي في الوقت المناسب للصراعات التي يتعذر اجتناب نشوبها، بغية الحيلولة دون ارتكاب فظائع جماعية وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وبغية حماية المدنيين والضعفاء، الأشخاص منهم والمجموعات، من التجاوزات التي ترتكب أثناء الحروب. وينبغي للأمم المتحدة، بموجب ميثاقها، أن تتصدى على وجه السرعة لأي تهديدات للسلام والأمن في أفريقيا، وتنفذ جميع قرارات مجلس الأمن من أجل منع نشوب الصراعات، والتصدي للصراعات حيثما كان ذلك مناسبا من أجل منع وقوع خسائر فادحة في الأرواح، وتبدّد الأنشطة المجتمعية.

وما فتئت نيجيريا تؤكد دائما على المبادرات الإقليمية لمواجهة الصراعات في أفريقيا.

وفي الآونة الأخيرة بالتحديد، عقدت الدول الأربع الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، إلى جانب جمهورية بنن، اجتماعا على مستوى القمة في نيامي، بلدكم بالذات، السيد نائب الرئيس، لمناقشة الوضع الأمني والإرهاب في منطقتنا دون الاقليمية. وأعقب ذلك الاجتماع انعقادُ اجتماع وزاري لوزراء الخارجية والدفاع في تلك البلدان يوم الاثنين من هذا الأسبوع، حيث اتُخذت القرارات والمقررات لإنشاء هيكل متعدد الأبعاد ومتعدد الجنسيات، بغية التصدي للتحديات الأمنية عبر الحدود والتحديات الأمنية المشتركة.

إن التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال السلام والأمن لا تقتصر على الصراعات وحدها. فالتحديات الانمائية ما انفكت

تؤثر منذ فترة طويلة على قدرة أفريقيا واستعدادها للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن. واليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن نواجه تهديدا، وإنما ليس بكارثة من صنع الإنسان، بل هو ظاهرة طبيعية تتمثل في تفشّي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. فالعالم يعاني الآن من التهديد الذي يشكله تفشي هذا المرض. أمّا الآثار المنهكة الناجمة عن مرض الملاريا وغيره من الأمراض الفتاكة، فقد أعاقت آفاق التنمية في أفريقيا لفترة طويلة، لا سيما في مجالَي قدرة الموارد البشرية وإنتاجية اليد العاملة.

ولقد اتخذ مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، الذي انعقد في أبوجا بتاريخ ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، قرارا تاريخيا يقضي بتكثيف الجهود الرامية إلى دحر الملاريا، والقضاء على الأمراض الفتاكة الأخرى في أفريقيا. ومن الواضح أن تفشي فيروس إيبولا هذا ضاعف من صعوبة الوضع في أفريقيا. فيجب تكثيف الجهود الدولية بغية التصدي لهذا الخطر، والتغلب على التهديد الذي يشكله بالنسبة إلى المنطقة دون الاقليمية، والقارة، والعالم بأسره، لأن فيروس إيبولا ينتشر انتشارا هائلا. وليس لدينا بديل سوى مواجهة هذا التهديد الوجودي معا وإظهار وحدة الهدف.

وبدلا من وصم البلدان والمجتمعات التي تفشى منها المرض وعزلها، ينبغي أن يكون شعارنا التضامن والتعاطف والتفهم، وتقديم المساعدة لهذه البلدان بسرعة وفي الوقت المناسب. وقد خصصت نيجيريا للبلدان المتضررة في غرب أفريقيا مبلغ ٣,٥ مليون دولار حتى الآن، بعد التغلب على مجيء الفيروس إلى بلدنا. وسوف نواصل إظهار التعاطف والتضامن مع البلدان المتضررة في منطقتنا، ومنحها الدعم الذي تحتاجه لمواجهة هذا التحدي الخطير.

ولدى تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والتنمية المستدامة في أفريقيا، ينبغي أن نسلّط الضوء على احتياجات البنية التحتية للقارة، ووضع استراتيجيات لتلبية تلك الاحتياجات. وقد وضع الاتحاد الأفريقي ونيباد خططا لتلبية الاحتياجات، واعتمدا سياسات على أعلى المستويات في القارة للربط بين أنحاء أفريقيا عن طريق السكك الحديدية والبر والجو، وكذلك عن طريق الوسائل الإلكترونية مثل الألياف البصرية، والكابلات الممتدة في قاع البحار من أجل توفير الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة الإنترنت.

وأهم فجوة في الهياكل الأساسية لأفريقيا اليوم، وفقا لتقرير البنك الدولي، تكمن في قطاع الطاقة. ومن المفيد ملاحظة أن ٢٤ في المائة فحسب من سكان أفريقيا لديهم كهرباء باستمرار، بينما هناك ٤٨ بلدا في جنوب الصحراء الكبرى، يقطنها حوالى ٨٠٠ مليون نسمة، يقال إنها تنتج قرابة المستوى نفسه من الطاقة التي تنتجها إسبانيا، التي لا يقطنها سوى ٤٥ مليون نسمة. والعجز الحاصل في البنية التحتية في أفريقيا من الطبيعي أن يتصدى له البرنامج الطموح، ألا وهو برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

إن اعتماد جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ يشكل فرصة تاريخية لتنفيذ الأولويات في أفريقيا على أساس طويل الأجل في مجالات البنية التحتية، والتصنيع، والزراعة، وتنمية رأس المال البشري، والسلام، والأمن. لذلك، نود تسليط الضوء على الحاجة إلى تقدير عالمي للاستنتاجات والنتائج النهائية التي تتوصل إليها الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها الاتحاد الأفريقي، ونيباد، ومختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، بشأن إقامة شراكات مجدية لتنفيذ استراتيجيات التنمية في قارتنا، بما يتفق مع الشراكة العالمية المتوخاة بموجب الهدف ٨ من الأهداف الانمائية للألفية، والأحكام ذات الصلة من الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، الذي أخذ يتجلى للعيان.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر أهمية الموقف الأفريقي الموحد الذي اعتمد على أعلى مستوى سياسي في أفريقيا،

من أجل إدراج أولويات أفريقيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لذلك، فإن التقرير الذي يصدره الأمين العام مرة كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها تجاه التنمية في أفريقيا (A/69/162) هام جدا ووثيق الصلة بالموضوع إلى أبعد حد. ونود أن نكرر استعدادنا للتعاون مع نيباد والاتحاد الأفريقي بهدف تكثيف التكامل الإقليمي، وإنشاء سوق مشتركة في قارتنا. وسنسعى إلى تشجيع القطاع الخاص على أن يشارك مشاركة أكبر في هذه العملية، حيث تكون البنوك، والصناعات، والشركات التجارية الأهلية وغيرها قادرة على الاستفادة من الفرص المتاحة لتوسيع مداها ونطاقها في جميع البلدان الأفريقية، وتقليل اعتمادها على العوامل الخارجية، وفتح الأسواق الأفريقية أمام الشركات الأفريقية.

أخيرا، وكما ذكّرنا اليوم السيد إبراهيم أساني مایاكي، المسؤول التنفيذي الأول في وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن نيباد والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هما الهيكلان المزدوجان اللذان تستند إليهما التنمية في أفريقيا. كما أنهما يشكلان أساس التكامل الإقليمي، وتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. وعليه، فإن مراعاة المبادئ التي يستند إليها الحكم الرشيد واحترامها — مثل حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الديمقراطي القائم على الدستور، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب — هما أمران مترابطان لا غنى عنهما لتحقيق التنمية. وتركيز الأمين العام على هذه المسائل هام جدا. فهي مدرجة أيضا في الوثائق الختامية الصادرة عن الأمين العام. وترحب نيجيريا بهذه المسائل موضع التركيز، وسوف تواصل الالتزام بها.

السيد لعسال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسرّ وفد بلدي أن يشارك في هذه الجلسة للجمعية العامة المكرسة للتنمية في أفريقيا، التي تنعقد في وقت هام بالنسبة إلى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/69/PV.26). ونود أيضا أن نعرب عن دعمنا وتهانينا لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على العمل الممتاز الذي قام به، وعلى جهوده الدؤوبة التي تعود بالنفع على مصالح القارة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

لقد أظهرت الدول الأفريقية التزامها بالاستقرار السياسي وتحقيق السلام بوصفهما محرّكين وحفّازين للتنمية. ووفّرت الأهداف الإنمائية للألفية زخما حقيقيا للدول الأفريقية، ومكّنتها من تحقيق تقدم بارز في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، ما زالت القارة الأفريقية تواجه العديد من التحديات الكبيرة في تحقيق أهدافها.

إن الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية تعترضها الأزمات الاقتصادية والمالية المتعددة، بما في ذلك تلك المرتبطة بزيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة التي أصابت العالم بأكمله في السنوات الأخيرة، والتدهور الناجم عن تغير المناخ. أمّا تفشي فيروس إيبولا في الآونة الأخيرة وعواقبه بالنسبة إلى آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد من الدول الأفريقية، فيبيّن بوضوح مدى ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تعبئة طاقاته في الوقت المناسب، بغية مساعدة البلدان في القارة على تهيئة الظروف اللازمة لتنميتها. وقد أعرب المغرب عن تضامنه مع البلدان التي تعاني من آثار هذا الوباء، عن طريق استمرار رحلات الخطوط الجوية الملكية المغربية إلى تلك البلدان، بغية فكّ العزلة عنها، تماما مثلما نساهم في إرسال الأدوية إلى البلدان المتضررة.

لم يتم التقيد بالالتزامات برمتها التي تم التعهد بها في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية، لا سيما فيما يتعلق بتمويل التنمية، ونقل التكنولوجيا، والحصول على أدوية ميسورة التكاليف،

والالتزامات الإنمائية لصالح أقل البلدان نموا، التي توجد معظمها في أفريقيا. نؤكد في ذلك السياق أنه ينبغي تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذ أنها تعتبر مصدرا هاما لتمويل التنمية، لا سيما لأقل البلدان الأفريقية نموا. إن التنفيذ الكامل والسريع للالتزامات تجاه تنمية أفريقيا ينبغي أن يحتل المركز الأول من حيث تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القارة الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون تنمية احتياجات أفريقيا الخاصة جزءا لا يتجزأ من البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

إن تحويل الاقتصادات الأفريقية من خلال التصنيع، وتحسين قدرتها الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي عوامل حاسمة للجهود الرامية إلى انتشال الملايين من الأفارقة من الفقر، ومكافحة البطالة في صفوف الشباب. كما أن تعزيز الاستثمار، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا عناصر رئيسية من أجل تمكين البلدان الأفريقية من النهوض اقتصاديا. ونؤمن بأن تعزيز القطاع الخاص سوف يسهم في تنويع الاقتصادات الأفريقية، والقيمة المحسنة المضافة، وتوفير فرص العمل وفرص الدخل.

علاوة على ذلك، نشدد على الحاجة إلى الاستثمار الإنتاجي بوصفه مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية، وما له من دور محفز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية، لا سيما القضاء على الفقر. في ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بعقد مناقشة رفيعة المستوى للجمعية العامة يوم ١٧ تموز/يوليه، مكرسة لتعزيز الاستثمار في أفريقيا ودوره في تحقيق الأهداف الإنمائية في القارة.

يعد تغير المناخ تحدياً رئيسياً لتنمية أفريقيا. وللتخفيف من الآثار الناجمة عنه، لا بد من توفير الحلول العالمية اللازمة ودعم الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ من خلال التمويل الكافي ونقل التكنولوجيا. إن الاقتصاد الأخضر، الذي تم التركيز عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفي وثيقته الختامية (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، يمكن اعتباره نموذجا هاما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر عن طريق خلق فرص العمل. يعد نقل التكنولوجيا أمرا أساسيا من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق التحول الاقتصادي اللازم وبالتالي تمكينها من تعزيز الاقتصاد الأخضر وتناول الركائز الثلاث للتنمية المستدامةعلى النحو المناسب.

حرص المغرب دائما على جعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، خصوصا مع البلدان الأفريقية، حجر زاوية في سياسته الخارجية. يرى المغرب أن الإجراء المشترك على أساس الالتزامات المتقاسمة، والتكامل الإقليمي الهام هما فحسب اللذان سيمكنان البلدان الأفريقية من التغلب على تحديات التنمية. ومن ذلك المنطلق، شرع المغرب في إطلاق برامج للشراكة والتعاون مع البلدان الأفريقية في مجالات التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والزراعة، والتدريب المهني. بالإضافة إلى التعاون الذي بدأته الحكومة المغربية، زادت الشركات المغربية الخاصة أيضا من استثمارها في القارة.

في الختام، أود أن أشدد على أن المغرب قد عقد العزم على الدخول في المزيد من التعاون الحيوي والفعال على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل التنمية في أفريقيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المشتركة.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار الدائم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/69/PV.26)، وأود أن أعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام على تقاريره الشاملة المقدمة في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال..

تود ماليزيا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تهنئ مرة أخرىأصدقاءها الأفارقة بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية

العاشرة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في عام ٢٠١٣ وما حققته من إنجازات حتى الآن. لم يسهم الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة في زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والشتات الأفريقي بالتقدم المحرز في أفريقيا في مجال الحكم فحسب، بل كان أكثر أهمية، إذ أنه تزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا التابع للأمم المتحدة الذي أُوكلت إليه مهمة تقديم المشورة والدعم العالميين من أجل التنمية في أفريقيا، لا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ترحب ماليزيا بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية خلال العشر سنوات الماضية فيما يتعلق بتنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي مبادرة تم إطلاقها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. قد نجحت في تحقيق أهدافها لتشجيع وبناء قيادة تحويلية وحوار وطني بناء فيما بين البلدان الأفريقية من خلال عملية تقييم ذاتي شاملة وقائمة على المشاركة. نجحت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالاستقرار السياسي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلا عن ارتفاع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي دون الإقليمي والقاري العاجل. إن العدد المتزايد من البلدان المشاركة في العملية، وإن كانت ذات طابع تطوعي، يبرهن على الأهمية التي توليها البلدان الأفريقية لتعزيز مؤسسات الحكم التابعة لها. وتأمل ماليزيا بأن تشارك المزيد من البلدان الأفريقية في العملية في المستقبل، وبالتالي تسهم في تعزيز التنمية في أفريقيا كاملة. ونأمل أن تساعد هذه الجهود الموحدة جميع أصدقائنا الأفارقة على تحقيق أهدافهم.

تعلق ماليزيا أهمية كبيرة على العلاقات والتعاون مع أفريقيا، لا سيما في مجالات السلام والأمن، والتجارة، والاستثمار، والتنمية الشاملة للمنطقة. ونؤمن حقا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتضامن، والاحترام المتبادل، والعلاقات بين ماليزيا والبلدان الأفريقية قد. تعززت.

كما نرى، فإن الاتجاه المتنامي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان جنوب الكرة الأرضية إلى القارة الأفريقية قد وفر أساسا للمزيد من التعاون في المستقبل. كان ذلك واضحا في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يتعلق بنهوض البرازيل وروسيا والهند، والصين وجنوب أفريقيا وأفريقيا الصادر في آذار/مارس ٢٠١٣ والذي ينص على أن ماليزيا هي أكبر مَصْدَر آسيوي من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. كانت ماليزيا ثالث أكبر مستثمر في أفريقيا في عام ٢٠١١، بعد الولايات المتحدة وفرنسا، وبلغ استثمارها ١٩,٣ مليار دولار في القارة. أدى الاستثمار المقدم من القطاع الخاص الماليزي إلى خلق مزيد من فرص العمل الكريم ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وساعد في إبراز صورة أفريقيا على أنها وجهة استثمارية نابضة بالحياة في العالم.

بينما نرحب بالتقدم الذي أحرزته العديد من البلدان الأفريقية، تعترف ماليزيا أيضا بالتحديات والصعوبات التي تواجهها البلدان الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. في ذلك الصدد، تود ماليزيا أن تؤكد من جديد دعمها، وأنها ما زالت شريكا فعالا في حوار الشراكة مع أفريقيا، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. تتعاون ماليزيا مع البلدان الأفريقية من خلال دورات فنية محددة ضمن برنامج التعاون التقني الماليزي، ومن خلال مبادرات تعاون ثلاثية، من قبيل المبادرة المشتركة بين برنامج التعاون التقني الماليزي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي وأفريقيا. دخلت ماليزيا أيضا في برامج تعاون خاصة مع البلدان الأفريقية من خلال منابر للحوار، مثل مشاركة القطاع الخاص في الرابطة الماليزية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الماليزي فيما بين بلدان الجنوب.

بالاقتران بالاحتفال الثامن والستين بيوم الأمم المتحدة الذي عقد في كوالالمبور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حصل برنامج التعاون الفني الماليزي على جائزة الأهداف الإنمائية للألفية للشراكة العالمية من أجل التنمية، اعترافا بمساهمته البارزة في تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. تفخر ماليزيا بأنها حائزة على جائزة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ لما قدمته من إسهامات في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو ”إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية“.

نشكر البلدان النامية التي رشحت ماليزيا لهذه الجائزة إذ أن ذلك اعتراف بجهود ماليزيا في دعم الأهداف الإنمائية للألفية.

تود ماليزيا أيضا أن تؤكد من جديد التزامها باستضافة الحوار المقبل للشراكة الذكية، من خلال حوار لانغكاوي الدولي، في موعد سيعلن عنه في الوقت المناسب. وتعتقد ماليزيا بأن حوار الشراكة الذكية منبر جيد لماليزيا في مشاركتها المتواصلة مع البلدان الأفريقية الأخرى خارج إطار الارتباطات الثنائية. إن حضور ماليزيا أثناء الحوار في أفريقيا والتزامنا باستضافة حوار لانغكاوي الدولي قد أظهرا دعمنا المستمر للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ومن خلال استضافة حوار لانغكاوي الدولي، ما زالت ماليزيا ملتزمة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا.

ما انفكت ماليزيا تنظم حوار لانغكاوي الدولي منذ عام ١٩٩٥. وقد نجح الحوار في إقامة شراكات ذكية بين الحكومات والقطاعات الخاصة في الجنوب. منذ إنشائه، عُقد ما مجموعه تسعة حوارات من هذا القبيل، بهدف تعزيز الشراكات الذكية على جميع المستويات في المجتمع، وإشراك القيادة السياسية، والخدمة المدنية، وقطاع الأعمال والعمال، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، وعموم السكان. أدى نجاح حوار لانغكاوي الدولي إلى جعل الدول الأفريقية تنظم حوارا مماثلا في الجنوب الأفريقي، وبالتحديد الحوار الدولي للجنوب الأفريقي.

تود ماليزيا أيضا أن تعرب عن قلقها البالغ فيما يتعلق بانتشار فيروس الإيبولا في المنطقة الأفريقية. لقد حشدت ماليزيا الموارد من أجل ضمان استجابة إنسانية ملائمة على أرض الواقع من أجل مكافحة الانتشار بفعالية. فيما يتعلق بذلك الأمر، أرسل رئيس الوزراء الماليزي في ١٥ أيلول/سبتمبر شحنة قدرها ٢٠,٩ مليون دولار من القفازات الطبية المطاطية معبأة في ١١ حاوية ليتم توزيعها على البلدان المتضررة. ستتلقى كل من ليبريا وسيراليون وغينيا ثلاث حاويات من القفازات الطبية، إذ تحتوي كل حاوية على ما قيمته ١,٩ مليون دولار من القفازات الطبية. وفي نفس الوقت، سوف تتلقى كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا على التوالي حاوية واحدة. تأمل ماليزيا بصدق في أن تساعد هذه المساهمة المتواضعة في منع انتشار فيروس الإيبولا وإنقاذ الأرواح.

ختاما، تأمل ماليزيا بأن تشارك دول أكثر في النشاط المستقبلي الاقتصادي لأفريقيا، وبالتالي زيادة تحسين التنمية في أفريقيا كاملة.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة الهامة، وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام السيد بان كي – مون على تقاريره القيمة.

إذ أننا على مفترق طرق تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من الضروري إجراء مناقشة شاملة بشأن كيفية تحقيق التنمية المستدامة وتمويلها في أفريقيا. مع مراعاة وجود صلة مباشرة بين السلام والأمن والتنمية، سوف يخدم على نحو أفضل التصدي للصراعات في القارة الأفريقية أيضاً الجهود الإنمائية في المنطقة. وتمشيا من جانب تركيا مع ذلك النهج، وبوصفها شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأفريقي، تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى منع نشوب الصراعات وتحقيق السلام للقارة بأسرها.

يمكن للوساطة أن تكون الأداة الأكثر فعالية في إدارة أو منع نشوب الصراعات. تناول مؤتمر إسطنبول المعني بالوساطة الثالث الذي عقد في اسطنبول في ٢٦ حزيران/يونيه موضوع تعزيز الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية في مجال الوساطة. في الواقع، أظهر الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، الإرادة، وقد بذلت جهودا كبيرة في حفظ السلام وبناء السلام في التصدي للعديد من النزاعات. إن تحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي تُعد تركيا رئيسا مشاركا له مع إسبانيا، أيضا مبادرة يمكن أن تكون عاملا محفزا للحوار الذي تشتد إليه الحاجة وللتفاعل بين مختلف الثقافات والحضارات

بما أن ثلثي أقل البلدان نموا تقع في أفريقيا، سيساهم أيضا دعم أقل البلدان نموا وتعزيز الاستثمار فيها في تعزيز التنمية في أفريقيا. إن التنفيذ الفعال وفي الوقت الامناسب والدعم الدولي المتواصل لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا هما أمران بالغا الأهمية في ذلك الصدد. إن تركيا تعد نفسها حاليا للمؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل اسطنبول مرة أخرى في اسطنبول.

تدعم تركيا الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. إن ملكية وقيادة البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي أمران ضروريان لضمان السلام والأمن والتنمية المستدامة في القارة. أصبحت تركيا شريكا استراتيجيا للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٨. لدينا الآن ٣٥ سفارة في مختلف البلدان الأفريقية. وسوف يصل هذا العدد إلى ٣٩ في نهاية السنة. وصل عدد سفارات البلدان الأفريقية في أنقرة مؤخرا إلى ٣٠ سفارة. ويمثل ذلك زيادة قدرها ثلاثة أضعاف في السنوات الأربع أو الخمس الماضية. نتطلع الآن إلى قمة الشراكة التركية – الأفريقية الثانية التي ستعقد في غينيا الاستوائية من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تحت شعار ”نموذج جديد للشراكة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والتكامل الأفريقي“.

ستتولى تركيا رئاسة مجموعة العشرين في ١ كانون الأول/ديسمبر. وستعمل تركيا من أجل نظام اقتصادي عالمي أكثر ديمقراطية وتمثيلا وإنصافا يفيد الجميع. وسوف تكون التنمية، بما في ذلك لأفريقيا، من الأولويات بالنسبة لفترة رئاستنا. ستكون تركيا أيضا على اتصال وثيق بجميع شركائها، بما في ذلك أفريقيا، في الفترة التي تسبق القمة العالمية للعمل الإنساني، وهي الأولى من نوعها، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦ في اسطنبول.

نشعر بقلق عميق إزاء الأزمة المستمرة الناجمة عن انتشار فيروس الإيبولا في بلدان غرب أفريقيا، ونأسف للخسائر في الأرواح التي تزيد على ٤ ٠٠٠ شخص. وحيث أنه ينتشر بمعدل هائل، فإن تحدي الإيبولا،بآثاره الاجتماعية والاقتصادية، قد أصبح بالفعل أزمة إنسانية تعصف بالأمن الإقليمي والعالمي. أصبحت هذه المأساة الإنسانية العالمية الآن تحديا عالميا لا يمكن إبعاده إلا من خلال التعاون والتضامن الدوليين. نحن على استعداد لتقديم الدعم الكامل لعمل المبعوث الخاص السيد ديفيد نابارو، وللتعاون مع كافة الوكالات ذات الصلة والجهات الفاعلة من خلال نظام التنسيق الخاص بالأمم المتحدة الذي أنشأه الأمين العام.

تصرفت تركيا على الفور للتصدي لحالة الطوارئ هذه، وستعلن قريبا عن تقديم مساعدة مالية إضافية. تنوي الوكالات الوطنية أيضاً تقديم المساعدة العينية إلى أكثر البلدان تضررا، وهي ليبريا، وسيراليون، وغينيا. ونخطط الآن لتوسيع نطاق دعمنا بمزيد من الوسائل المتاحة بأسرع ما يمكن، وباستخدام قنوات متعددة الأطراف، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الأفريقي.

سيقوم ارتباط تركيا مع أفريقيا وشراكتهما على أساس موضوعي، وبالتالي سوف يستمر بلا انقطاع في المستقبل.

السيد كيربيت (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلاي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/69/PV.26)

يود وفد بلاي أن يعرب عن تقديره للأمم المتحدة على تخصيص الفترة من ٩ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بوصفها أسبوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لعام ٢٠١٤، وللأمين العام على تقاريره عن هذين البندين الهامين من جدول الأعمال، وعلى التزامه المستمر بالمسائل ودعمه المقدم لها التي على رأس جدول أعمال أفريقيا من قبيل الملاريا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي حصلت على الاهتمام والمراعاة بشكل جدي في سياق النظم المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة.

ويرحب وفد بلدي أيضاً بالبيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد إبراهيم مياكي، كبير موظفي وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، والذي سلَّط الضوء على التقدم المحرَز في تنفيذ المشاريع الإنمائية التابعة للنيباد، والتحديات التي ووجهت في العملية، والخطوات المقرر اتخاذها في السنوات المقبلة. وأود في هذا الصدد توجيه تقديرنا لوكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، السفير ماجد عبد العزيز، ولمكتبه، على دعمهم المتواصل لجهود النيباد لتنفيذ مشاريعها الإنمائية الجارية، إلى جانب صناديق وبرامج ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد ألأفريقي.

وقد كُلِّفت النيباد منذ إنشائها بمهمة دعم الاتحاد الأفريقي لتحقيق التكامل الاقتصادي لقارَّتنا. وكما أشيرَ في التقرير، أطلق الاتحاد الأفريقي مبادرة تحوُّل اقتصادي على امتداد القارة، تستند بشكل رئيسي إلى تصنيع الزراعة وتحديثها. وقد ناقش هذه المبادرة بالتفصيل وزراء الاقتصاد والمال في أفريقيا إلى جانب حاكمي المصارف المركزية أثناء الاجتماع السابع للوزراء، الذي عُقِد في نيسان/أبريل في أبوجا، نيجيريا. وستُتَرجَم نتيجة تلك المناقشة إلى عمل، وذلك مبدئياً عبْر برامج تخطيط وتنفيذ موجَّهة من وكالة النيباد. والنيباد، إلى جانب التجمُّعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ستكون في صُلب الإجراءات التنظيمية والموارد الضرورية للتحوُّل المنشود للاقتصادات الأفريقية في الأمد القصير وخطة الاتحاد واسعة النطاق لعام ٢٠٦٣ في الأمد الطويل.

وتنوِّه إثيوبيا بالدعم المقدَّم من شركائنا لمشاريع في الدول الأعضاء مصنَّفة من قِبَل النيباد بمثابة مجالات ذات أولوية، وخاضعة لتنفيذ محلي. وفي ما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي، أعاد الاتحاد تكريس نفسه للقضاء على الجوع، والحدِّ من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، عبْر البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وكان ذلك مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً أيضا بتغيُّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية. وهذه المبادرات والبرامج بحاجة إلى مشاركة محلية، وهي تتقدَّم في الاتجاه الصحيح وإن لم يكن بصورة مُرْضية، لأنَّ الموارد التي حشدتها النيباد غير كافية حتى الآن لردم الثغرات. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء جهود النيباد ودعم شركائها، بما يشمل الأمم المتحدة ووكالاتها، لحشد الموارد المطلوبة، الاهتمام الذي تستحقه.

ومن الواضح أنَّ التكامل والتصنيع الاقتصاديين لن يتحققا بشكل كامل أو يصبحا مستدامَين في غياب الهياكل الأساسية الكافية. وبناءً على ذلك، حددت أفريقيا مشاريع طموحة لتطوير الهياكل الأساسية عبْر برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. ونحن ندرك أنه يتعين على كل بلد أفريقي أن يتولَّى المسؤولية عن تنفيذ برامج النيباد لتطوير البنية التحتية، التي بدونها سيكون من الصعب إدماج اقتصاداتنا بإزالة القيود المفروضة من مراكز الحدود. وواضحٌ أنَّ أفريقيا غير قادرة وحدها على تنفيذ أيٍّ من الـ ٥١ مشروعاً وبرنامجاً، أو الـ ١٦ مشروعاً وطنيا وإقليمياً للبنى التحتية ذات الأولوية، التي صُنِّفت بمثابة مشاريع سريعة المردود للتمويل، كما أُشير في التقرير بوضوح.

وينبغي أن يُستذكَر أيضاً أنَّ لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه أكَّدت في عدة مناسبات ضرورة الشراكة بين الاتحاد والمؤسسات المالية الدولية من أجل التنفيذ الناجح للمشاريع الكبرى، وهو رأي أيَّدته الجمعية أيضاً. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالمبادرات الأفريقية الـ ٥٠ لمصرف التنمية الأفريقي دعماً لجهود أفريقيا لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة.

إننا في أفريقيا، بما يشمل بلدي إثيوبيا، نعمل بكدٍّ لحشد الموارد المحلية بهدف تنفيذ مشاريعنا الإنمائية بمكاسب عابرة للحدود. لذا، نرى أنه ينبغي تعزيز هذه الجهود من قِبَل الشركاء في التنمية – البلدان المانحة والمنظمات متعددة الأطراف على السواء – لأن الاحتياجات هائلة بينما الموارد أقل من المطلوب بكثير. ونحن ندرك حقيقة أنَّ الفوائض موجودة في الاقتصاد العالمي، ولا سيما في العالم المتقدِّم، وأنه ينبغي بالتالي عدم إضاعة الفرص لدعم برامج التنمية في أفريقيا التي حددتها النيباد. ونأمل أن يجدد الشركاء التزاماتهم في ضوء التحديات المالية التي تواجهها أفريقيا اليوم، بحيث تُنفَّذ التوصيات الواردة في التقرير.

وإننا جميعاً ندرك تماماً أنَّ جهود مكافحة الملاريا قد استقطبت اهتماماً سياسياً ودعماً مالياً كبيرين في المستويات الدولية والإقليمية والقطرية. ونحن جميعاً نستذكر أننا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ رحَّبنا ترحيباً حاراً بالإطلاق الرسمي لشراكة دحر الملاريا، التي نعتقد في إثيوبيا أنها أسهمت في تسريع تقدمنا نحو تحقيق غايات الشراكة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ لمكافحة الملاريا والقضاء عليها. وإثيوبيا، بصفتها جزءاً من أفريقيا جنوب الصحراء، أحرزت تقدماً كبيراً في الحد من الملاريا، التي تشكل السبب الرئيسي للاعتلال والوفاة.

نحن أحد البلدان الأولى التي أيَّدت توسيع نطاق مفهوم تأثير مكافحة الملاريا. والخطة الوطنية الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، الهادفة إلى التوسيع السريع لنطاق تدخلات مكافحة الملاريا لتحقيق خفضٍ نسبته ٥٠ في المائة في عبء الملاريا، بما ينسجم مع أهداف دحرها، كانت نجاحاً عظيماً. فقد تم توزيع مقادير هامة وكافية من الأدوية ووسائل التشخيص الفعالة المضادة للملاريا على جميع المناطق المتضررة بها في البلد. كما وُزِّع أكثر من ٥٧ مليون ناموسية منذ عام ٢٠٠٥، وارتفع عدد الأسر المعيشية المستهدَفة بالرشِّ الموضعي للأماكن المغلقة من ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٨٠ في المائة عام ٢٠١٣. وقد نُفِّذت هذه الجهود واسعة النطاق بقوة ونجاح عبْر نهج ضاغط وتعاون مكثَّف بين أصحاب المصلحة.

وبحسب دراسة استقصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية في مناطق تقع على ارتفاع أقل من ٢ ٠٠٠ متر، سُجِّلت انخفاضات كبرى في حالات الإصابة بالملاريا والاستشفاء منها والوفاة بسببها. وانخفضت في عام ٢٠١١ إصابات الملاريا المُثبَتة في جميع الأعمار بنسبة ٦٦ في المائة للأطفال دون سنّ الخامسة، وهبطت حالات الاستشفاء منها بنسبة ٨١ في المائة والوفاة بسببها بنسبة ٧٣ في المائة. وكانت التوجهات الشهرية لمؤشرات الملاريا أدنى وأقلَّ تغيُّراً في أعقاب التدخل. وقد انحسرت أوبئة الملاريا سنة بعد أخرى، حتى بلغت مستوى لم تُسجَّل فيه أية أوبئة على الصعيد الوطني.

علاوة على ذلك، أعددنا ونفَّذنا عدداً من السياسات والاستراتيجيات في قطاع الصحة. وهي تشمل استراتيجيات تتعلق بالخدمات المجانية للتدخلات الصحية الرئيسية، وتدريب ونشر أكثر من ٣٨ ٠٠٠ مرشد صحي لإضفاء الطابع المؤسسي على خدمات الرعاية الصحية المجتمعية، التي تشمل تشخيص الملاريا ومعالجتها على مستويات المراكز الصحية. وهذه الأنظمة لتقديم الرعاية الصحية عززت أيضاً المرافق الصحية من ٤ ٠٠٠ مرفق في عام ٢٠٠١ إلى ١٨ ٠٠٠ مرفق.

وكوسيلة للمضيِّ قدُماً، أعدَّت إثيوبيا مؤخراً خطة استراتيجية جديدة لمكافحة الملاريا والقضاء عليها للفترة

٢٠١٤-٢٠٢٠، في سياق الخطة الوطنية لتنمية القطاع الصحي. وتمَّ إبلاغ الخطة، بكل ثغراتها المالية ومتطلباتها التقنية، إلى الصندوق العالمي وشركاء آخرين. وإثيوبيا تتطلع إلى دعم المجتمع الدولي في مجال المدخلات التقنية والمالية على السواء، لتنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية الهامة، التي ستسهم بلا ريب في تكثيف جهودنا لتحقيق غايات الشراكة لمكافحة الملاريا والقضاء عليها للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٥.

السيدة بياجي (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أهنئ مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومديرية تعبئة الموارد التابعة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) على جهودهم لضمان نجاح أسبوع أفريقيا المنبثق عن النيباد. وإننا ممتنون امتناناً خاصاً على جميع التقارير التي تعطينا نظرة إجمالية عن تقدم أفريقيا.

إنَّ رواندا تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل ملاوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/69/PV.26).

وإذ نحتفي بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الرئيس على اختياره للموضوع الذي سيقود خطتنا الإنمائية للسنوات الـ ١٥ المقبلة، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. إنه يستفيد من المكاسب الجمَّة التي حصلنا عليها في معالجة الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من حقيقة أنَّ بعض بلداننا لن تحقق غاياتها في الموعد المحدد. ونبقى واثقين بأنَّ الخطة الجديدة ستعطينا قوة الدفع للاستمرار بأمل مجدد، ذلك أننا إذا أخذنا في الاعتبار النموَّ المطَّرد الذي سُجِّل في أفريقيا مؤخراً، فإنَّ المستقبل يبشِّر بالخير.

إننا جميعاً نتَّفق اليوم على أنَّ أفريقيا أرض الفرص وأنها في مسار تصاعدي. ولدينا أسباب تجعلنا نؤمن بأنفسنا، لأنَّه كثيراً ما يُستشهَد بأفريقيا بصفتها المنطقة الأسرع نمواً، وموطن أسرع الاقتصادات نمواً. ولدينا الكثير ممّا نحتفي به، لأننا قطعنا شوطاً طويلا. ويمكننا الآن أن نتنفَّس الصعداء، ونتفق على أنَّ الأسوأ بات وراءنا. وبالحرية الممنوحة لنا لصياغة مصيرنا، فإننا مجهَّزون بشكل أفضل للعمل على صنع مستقبل كريم لشعبنا. وفي هذا الصدد، أود توجيه أسمى تحية إلى الاتحاد الأفريقي على الممارسة التشاورية التي أُتيحت لنا عبْر تشكيل الموقف الأفريقي العام. فقد أتيحت للقارة فرصة قيِّمة لإرساء خطتها الإنمائية الخاصة بها، وأن تُحدد بصفتها قارة أولوياتها وكيفية تحقيقها لما فيه مصلحة شعبها. لذا، فقد حان الوقت لأن ينهض جميع الأفارقة نهضة رجل واحد لاغتنام الزخم ومواصلة السعي جاهدين معاً لإرساء خطة موحَّدة.

وأود أن أؤكد أنَّ جوهر خطة النيباد هو أنَّ نقاط قوة أفريقيا تكمن في أبناء شعبها، الذين يشكلون أصلها واستثمارها الرئيسيين. ولا ريب في أنه من خلال نهج محوره الإنسان، وموجَّهٍ بالموقف الأفريقي الموحَّد، سترقى أفريقيا إلى التصدي للفقر بجميع أشكاله. وفي سعينا العالمي للقضاء على الفقر، فإنَّ كل بلد سيعمل جاهداً للحدَّ من عدم المساواة بضمان ألاَّ يكون أحد متروكاً. وهذا الجهد يكتسب معنى أعمق في أعقاب التحديات الجديدة التي تواجهها أفريقيا، والتي تستدعي عملاً موحَّداً لضمان ألاَّ يُعكَس اتجاه المكاسب – المخاطر الناشئة مثل تفشِّي إيبولا، ونقص الغذاء، وتغيُّر المناخ والإرهاب. وإذ تمضي القارة مدفوعة بكلا خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي الموحَّد، فإنها مستعدة للانطلاق في مسار جديد أعيد تنشيطه بالدروس المستفادة من الماضي.

إنَّ الأولويات التي حددتها خطة النيباد في مجالات الصحة، والتعليم وترشيد الجنسانية يجري تنفيذها في كل زاوية من القارة. وبالإضافة إلى ذلك، أدركت أفريقيا أنّ الزراعة يجب أن تؤدي دوراً محورياً في تنميتها، وقد حدد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هذا الفهم. ولكي تضمن أفريقيا أمنها الغذائي، ينبغي لها أيضا أن تتَّبع المبادئ التوجيهية

لإعلان مابوتو وتخصص جزءاً كبيراً من ميزانياتها الوطنية للزراعة. وتسريع تطوير البُنى التحتية سيكون عامل تمكين رئيسياً آخر. وحين ننظر في جميع مشاريع تطوير البنى التحتية الهادفة إلى إطلاق العنان لإمكانات القارة للنمو، التي تتنامى على المستويات الوطنية والإقليمية، في مجالات مثل النقل، والمياه، والطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يمكننا أن نرى أنَّ أفريقيا تمضي قدُماً حقاً.

والشروط المسبَقة الأخرى تشمل ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، ويُسهم كل منهما في تحفيز العمل بدفع الإنتاجية وتوليدها. ولأن النساء والشباب يسهمون في ضمان النمو الشامل، فإنَّ مشاركتهم وترشيدهم في سياسات التنمية الوطنية حيويَّان إذا أردنا تحقيق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية. وإذا أردنا ضمان مستقبل مستدام، فينبغي لنا أن نؤكد أهمية تغيير تفكيرنا، في ما يعني عاداتنا في الإنتاج والاستهلاك، بغية الحفاظ على كوكبنا. وينبغي أن تكون حماية البيئة وإدارتها الشاغلَين اليوميين في جميع أفعالنا. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق مكاسب مستدامة إلاَّ حين تتولَّى الدول مُلكية تشكيل مصائرها، مراعية الهوية الوطنية. والأهم، أنَّ تحقيق حكم رشيد وشامل، بصفته عنصراً جوهرياً في التنمية المستدامة، أساسي أيضاً لتحقيق تطلعات الشعوب.

ومناقشة بناء السلام ذات صلة بنظرنا في خطة ما بعد عام ٢٠١٥، في ضوء النزاعات العديدة بين الدول، التي تحتدم الآن في أفريقيا، فضلاً عن الطابع المتغيِّر لتلك النزاعات، التي تكتسب بعداً جديداً في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث يركِّز كل فرد على تحصيل حصة الأسد من المكاسب الاقتصادية على حساب الآخرين. ومع الخسائر الفادحة التي تُلحقها تلك النزاعات بالمدنيين، من الحيوي أن نركِّز جماعياً على كيفية الذهاب إلى أبعد من إدارة النزاعات والاستثمار في منعها بدل ذلك. وينبغي لي أن أؤكد في هذا الصدد الدور القيادي للاتحاد الأفريقي في إدراك أنَّ الأطراف الوطنية والإقليمية الفاعلة أساسية لمعالجة الأسباب الأساسية للنزاع. وحتمي في هذا الشأن أن تُعدّ كل دولة استراتيجيتها الخاصة للتصدي للتحديات التي تُضِرُّ رفاه شعبها. والمشاركة الإقليمية في صياغة السياسة العامة وبناء القدرات أساسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات إذا أردنا ضمان السلام والأمن. وأخيراً، لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أيضاً دور يؤديانه في منع النزاعات وإنهائها.

وفي الختام، ينبغي لي أن أشير إلى أنَّه لا يمكن تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بدون وسائل التنفيذ الكافية. ولتوطيد المكاسب ومجابهة الصدمات الخارجية بمناعة، يتعيَّن على جميع البلدان أن تعمل معاً لتحقيق تعاون دولي معزز يستند إلى شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة. لذا، ينبغي لنا تعزيز البيئة التمكينية كلها والحوكمة الشاملة اللازمة لتعزيز التمويل للتنمية المستدامة. وتشجيع البرامج العامة – الخاصة وحشد الصناديق المحلية سيكونان أساسيين أيضاً إذا أردنا أن نستوفي تكلفة التنمية المستدامة. وينبغي لشركاء أفريقيا في التنمية أن يسهموا بشكل خاص في تحوُّل أفريقيا عبْر الوفاء بجميع التزاماتهم.

أخيراً، إنَّ التحول الحقيقي يكمن في أيدي كل بلد وفي جهوده لتهيئة أجواء مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الخاص. وختاماً، أود أن أؤكد التزام رواندا بالجهود الجماعية لإيصال أفريقيا إلى أعلى مستوياتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد لوبري بولونجي (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): إن مناقشة اليوم بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال، المتعلق بالملاريا، تمثل فرصةً لتقييم التقدم المحرز في مكافحة الملاريا، وللمرة الثانية في هذه الدورة، التأكيد على الأهمية البالغة التي تكتسيها الهياكل الأساسية الصحية القوية والفعالة بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر الرعاية الصحية العامة حاسمة الأهمية للتصدي على النحو المناسب للتهديدات الصحية الرئيسية في عصرنا، سواء كانت الأمراض غير المعدية، أو فيروس الإيبولا أو الملاريا.

وبما أن أشهرا تفصلنا عن الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام ٢٠١٥، يمكننا أن نؤكد أن مكافحة الملاريا والوقاية منها أسهمت وتسهم بالفعل في بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ منها. فعلى سبيل المثال، أسهم انخفاض وفيات الملاريا إسهاما ملحوظا في تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وبالمثل، فقد أثرت التدابير سهلة التنفيذ مثل العلاج الوقائي المتقطع أثناء الحمل أو الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، إلى حد كبير في تحسين صحة الأمهات بالحد من معدلات الإصابة بفقر الدم النفاسي الحاد ونقص الوزن عند الولادة وحالات الإجهاض والمواليد الموتى. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير منظمة الصحة العالمية الخاص بالملاريا (A/68/854) الأخير، هو خير دليل على الإنجازات الإيجابية للغاية في الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية:

> ”في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، أدى توسيع كبير لنطاق أنشطة مكافحة الملاريا إلى انخفاض بنسبة ٤٢ في المائة في معدلات الوفيات الناجمة عن الملاريا على الصعيد العالمي، وإنقاذ حياة ما يقدر بنحو ٣,٣ ملايين نسمة..... وقد انخفضت حالات الإصابة بنسبة ٢٥ في المائة على الصعيد العالمي وبنسبة ٣١ في المائة في أفريقيا.“ (A/68/854، الفقرة ٧).

واليوم، يتركز هذا المرض في ١٧ بلدا، حيث تقع حوالي ٨٠ في المائة من وفيات الملاريا في العالم، وتواجه تلك البلدان بتحدي صعوبة الوصول إلى المجتمعات المحلية، وضعف الهياكل الأساسية الصحية، أو بكليهما معا. ويقع نحو ٤٠ في المائة من وفيات الملاريا على الصعيد العالمي في بلدين أفريقيين فقط. غير أننا حققنا تقدماً. ومع ذلك، فإن النجاح الذي تحقق مؤخرا في مجال المنع والمكافحة لا يزال هشا، ولا يمكن الحفاظ عليه إلا بما يكفي من الالتزام السياسي والمالي والسياسات الوطنية الأكثر قوة والخطط التشغيلية والبحوث.

ترديدا للقرار ٦٨/٣٠٨ الذي اعتمد مؤخرا بشأن الملاريا، يشجّع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر البلدان الموبوءة بالملاريا على النظر في اعتماد وتنفيذ إطار العمل متعدد القطاعات لمكافحة الملاريا الذي أعدته واعتمدته شراكة دحر الملاريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونشجع أيضا التعاون الإقليمي والمشترك بين القطاعات، في كل من القطاعين العام والخاص، على جميع المستويات، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية وجمع البيانات والبيئة للنهوض بأهداف مكافحة الملاريا.

ونحن نكرر دعوتنا للجهود الدولية من أجل زيادة الاستثمارات في مبادرات البحث والتطوير الرامية إلى استباق الطفيليات والوقاية من البعوض. كما يجب على البلدان التي تتوطن فيها الملاريا والشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي تقديم الدعم لاستبدال الناموسيات المتينة المعالجة بمبيدات الحشرات في الأوقات المناسبة بما يتفق مع آجال صلاحية الناموسيات التي توصي بها منظمة الصحة العالمية من أجل درء خطر عودة ظهور الملاريا وخسارة المكاسب التي تحققت حتى الآن، كما هو الحال في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية في جنوب شرق آسيا.

ويرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالأهداف الطموحة والقوية الواردة في تقرير الفريق

العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970)، ولا سيما الهدف القوي بشأن الصحة. ونرحب بنهج هدف القضاء التام على الملاريا، ونود التأكيد على أهمية الهياكل الأساسية الصحية القوية لتلبية الاحتياجات الصحية الوطنية والإقليمية. علمتنا الأزمات الصحية الحالية أنه يجب على المرء أن لا يكتفي بمعالجة آثار حالات الطوارئ الصحية، بل والقدرة الهيكلية الأساسية للنظم المحلية أيضا – قدرتها على الحصول على الأدوية الأساسية واللقاحات الميسورة التكلفة وعلى التمويل والتوظيف والتطوير والتدريب والإبقاء على قوة عاملة قوية في مجال الرعاية الصحية. ولن تكون الدول قادرة على إدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية إلا من خلال القدرات الملائمة في مجالي الإنذار المبكر والاستجابة، مثل التفشي الحالي لفيروس الإيبولا المدمر.

ويركّز الاتحاد الدولي في مكافحته الملاريا على التعبئة الاجتماعية، والاتصالات الرامية إلى تغيير السلوك، وتوزيع الناموسيات المتينة المعالجة بمبيدات الحشرات على الأسر المعيشية وتزويدها بالمساعدة على نصبها. كما يقدم الدعم أيضا لوزارات الصحة في فرادى البلدان، مثل كينيا، حيث أن جمعية الصليب الأحمر في كينيا شريك رئيسي من شركاء وزارة الصحة في البلد، وتنفذ تدخلات الوقاية من الملاريا ومكافحتها في أكثر من ١٠٠ قرية من القرى التي يصعب الوصول إليها في المناطق الغربية والساحلية والوادي المتصدع، باستخدام استراتيجيتها القائمة على أسلوب العلاج المترلي للملاريا.

ويعتقد الاتحاد أن البرامج التي تمكن المجتمعات المحلية من التصدي بصورة شاملة للملاريا هي جزء من الصيغة الناجعة لدحر المرض، والوصول إلى سكان المناطق النائية جدا، وجعل الهدفَ الطموحَ المتمثل في القضاء على الملاريا بحلول عام ٢٠٣٠، أمرا واقعا. عندما يتم تجهيز المتطوعين من المجتمعات المحلية وتمكينهم من تقديم المعارف وخيارات الوقاية والعلاج، يصبح السكان المحليين أول من يستجيب لمكافحة تلك الآفة القديمة.

ويعتقد الاتحاد أنه إلى جانب تكنولوجيا وسائل الاتصال المحمولة، يمكن أيضا أن تكون وسائط التواصل الاجتماعي حليفاً قيماً عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى المجتمعات المحلية بواسطة الرسائل الصحية. وفي آسيا، على سبيل المثال، عملت وسائط التواصل الاجتماعي على تغيير كيفية الاتصال في المنطقة تغييرا جذريا. وقد أحرز عدد من الجمعيات الآسيوية الوطنية – مثل جمعيات الصليب الأحمر في كمبوديا ولاو وفييت نام – تقدما كبيرا في مجال تسخير قدرة وسائط التواصل الاجتماعي، وتستخدم الآن التكنولوجيات القائمة على الانترنت وتقنيات الهاتف المحمول من أجل تحسين الاتصالات، وفي أنشطة الوقاية من الملاريا في تفاعلاتها مع المجتمعات المحلية التي تخدمها.

وفي الختام، يشدد الاتحاد على الحاجة إلى تعزيز الشراكات الأقوى والتمويل المستدام من أجل المضي بالنجاح قُدُما؛ وهياكل أساسية صحية أقوى وأكثر كفاءة؛ وسياسات وطنية وإقليمية، وتمكين المجتمعات المحلية بالمعارف والمواد اللازمة للوقاية من المرض وعلاجه؛ والمزيد من الإدراك والدعم والاستثمار في الحلول والإجراءات المجتمعية. والاستثمار في البحوث العملية التي توفر برامج الملاريا، المرتكزة إلى البيانات والأكثر كفاءة والفعالة من حيث التكاليف، على أرض الواقع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذين البندين.

وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٢ من جدول الأعمال، وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) ومن البند ١٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.